

أصدر بيانه بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية

«الأمة»: السياسة «الحكيمة» لسمو الأمير تعزز أمن المنطقة

«أشاد بتبني الحياد الإيجابي تجاه النزاعات القائمة والحرص على حل الخلافات بصورة سلمية
«دعم الخطوات والإجراءات التي يقوم بها صاحب السمو من أجل تعزيز أمن الكويت وشعبها
«نقف صفاً واحداً مع القيادة السياسية في مواجهة الأخطار والأزمات القائمة والقادمة
«التنسيق والعمل المشترك بين كافة الأجهزة المختصة والمسؤولين عن الطوارئ
«إنشاء جهاز متخصص يعهد إليه ملف إدارة الطوارئ والأزمات

ضرورة مضي الحكومة قدماً في استكمال أدوار الوزارات والجهات الحكومية المختصة بالدفاع المدني والطوارئ وإطلاع المجلس أولاً بأول بتلك الاستعدادات، على مبدأ الشفافية والمكاشفة، مع أهمية وضرة تقوية جوانب التنسيق والعمل المشترك بين كافة الأجهزة المختصة والمسؤولين عن الطوارئ مع أهمية إنشاء جهاز متخصص يعهد إليه ملف إدارة الطوارئ والأزمات.

أكد أعضاء مجلس الأمة على أهمية دور الإعلام الرسمي في إطلاع المواطنين والمقيمين وبشكل واضح وشفاف على مستجدات الظروف الأمنية والسياسية المحيطة وتوجهات الحكومة للتعامل معها واستعدادات كافة أجهزة الدولة لحالة الطوارئ والأزمات، وبأهمية إشراك المواطنين والمقيمين ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ وإنجاح خطط الطوارئ؛ يدعو مجلس الأمة المواطنين والمقيمين الكرام إلى أهمية تدعيم وتقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية التي هي سور الكويت الأول بعد الله سبحانه، لمواجهة التحديات والأخطار، كما يؤكد المجلس على ضرورة الانتماء إلى توجيهات سمو الأمير الذي حذر مراراً من خطورة ما يجري من تطورات وأهمية الوعي وتحمل المسؤولية الوطنية إزاءها. ونظراً لاستمرار حالة الترقب والحذر في ظل التطورات الأمنية والسياسية المتسارعة فإن مجلس الأمة يؤكد أنه يتابع باهتمام هذه المستجدات وعلى امت الاستعداد للاجتماع مجدداً متى ما اقتضت الظروف والتطورات، لمتابعة كافة المستجدات وبحث كيفية التعاطي معها.



على الحكومة المضي قدماً في استكمال أدوار الوزارات والجهات المختصة بالدفاع المدني والطوارئ
تدعيم وتقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية التي هي سور الكويت لمواجهة التحديات والأخطار
لإعلام الرسمي أهمية في إطلاع المواطنين والمقيمين وبشكل واضح على مستجدات الظروف الأمنية والسياسية المحيطة

سمو أمير البلاد حفظه الله والحكومة من أجل تعزيز أمن الكويت وشعبها ووقوفهم صفاً واحداً مع القيادة السياسية في مواجهة الأخطار والأزمات القائمة والقادمة. شدد أعضاء مجلس الأمة على

تجاه النزاعات القائمة والحرص على حل الخلافات بصورة سلمية وعن طريق الحوار. تأكيد أعضاء مجلس الأمة دعمهم لكافة الخطوات والإجراءات التي يقوم بها

السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه والموقف الرسمي لدولة الكويت في تعزيز الأمن والسلم في المنطقة والسياسة الحكيمة لسمو أمير البلاد في تبني الحياد الإيجابي

وعلى ضوء ما تم طرحه في الجلسة الخاصة فقد أكد أعضاء مجلس الأمة على النقاط التالية: - تقدير ونتمين أعضاء مجلس الأمة للجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب

بناء على تكليف مجلس الأمة لمكتب المجلس في الجلسة الخاصة التي عقدت في 16 مايو 2019 أصدر مجلس الأمة بياناً بشأن مستجدات الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية في المنطقة فيما يلي نصه:

تابع مجلس الأمة باهتمام بالغ التطورات الأمنية والعسكرية والسياسية بالغة الخطورة التي استجدت في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم في ظل تنامي مخاطر اندلاع نزاعات مسلحة وتازم الأوضاع سياسياً وأمنياً، مما يتطلب معه اتخاذ أقصى درجات الحذر والحيلة وتبني كافة الإجراءات اللازمة للحيلولة دون دخول المنطقة في حلقة من النزاعات والخلافات التي ستهدم الدول والشعوب وكذلك القيام بكل ما من شأنه حماية المواطنين والمقيمين من ويلات تلك المخاطر والأزمات.

وفي ضوء ما سبق، فقد عقد مجلس الأمة جلسة خاصة، بناء على طلب مقدم من أعضاء المجلس في يوم الخميس الموافق 16 مايو 2019 لمناقشة الظروف الأمنية والسياسية والعسكرية المستجدة في نطاق منطقة الخليج العربي والإقليم وبحث الاستعدادات الحكومية للتعامل مع تلك المستجدات على كافة الأصعدة السياسية والأمنية، وبيئاً مدى حساسية التطورات وخطورتها وبضرورة التعامل مع تلك المستجدات بشكل بالغ الجدية، كما استمع أعضاء مجلس الأمة إلى عرض من بعض الوزراء متعلق بمدى جاهزية الحكومة للطوارئ في القطاع النفطي واستعدادات وزارة التجارة (الأمن الغذائي) واستعدادات وزارة الصحة ووزارة الإعلام.

يربط جنوب البلاد والموانئ الجنوبية بـ«الشمالية».. والموانئ الشمالية حتى الحدود مع العراق

البابطين: ما آخر تطورات مشروع المترو؟



وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالاً لبرلماننا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن العواقب التي ظهرت حين البدء فعلياً بإنجاز مشروع (المترو) وما آل إليه العمل في المشروع.. وقال البابطين في نص السؤال:

بدأ الحديث عن إنشاء مترو واتفق في الكويت في عام 1986 وظهرت أول دراسة عام 1995 أعدتها بلدية الكويت وأدرجت ضمن المخطط الهيكلي للكويت بالبدء في إنشاء خط سكة حديد (مترو) يربط مناطق سكن المقيمين بمناطق عملهم حتى يخفف الطلب على السيارات الخاصة ولتقليل التلوث البيئي الصادر عنها ولكون وسائل المواصلات من أهم معايير الراحة داخل المدن الكبرى ما يستوجب المحافظة على معدلات الراحة الحالية بل زيادتها وليس خفضها.

ووافق مجلس الوزراء في يونيو من عام 2004 على مشروع إنشاء شركة مساهمة عامة للسكك الحديدية مطلقاً بذلك قطار المشروع الطموح الذي يربط جنوب الكويت والموانئ الجنوبية بالحدود الشمالية والموانئ الشمالية حتى الحدود مع العراق وقال وزير التجارة والصناعة الأسبق عبدالله الطويل إن الفكرة كانت موجودة منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي إلا أن الوزارة بادرت في تحريك المشروع من خلال إنشاء شركة مساهمة عامة تأخذ الشركات المتخصصة في النقل إضافة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة (30٪) منها وتطرح (70٪) من الأسهم للاكتتاب العام على أن يبادر المؤسسات في وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع. وفي أواخر العام 2006 جلبت عروض الشركات إلى

الكويت واستقر الأمر على شركة إنكو الإسبانية لوضع الخطة الرئيسية لمشروع المترو وسكك الحديد وارسلت الخطة إلى وزارة المواصلات آنذاك. وصرح رئيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عادل الرومي في فبراير 2012 أن

ليس من العدالة توظيفهم بـ«النيابة» وحرمانهم الالتحاق بـ«الإدارة»

المطيري لتعيين خريجي «الشرعية» في «التحقيقات»



تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية ونصت مواد على ما يلي: مادة أولى: يستبدل بنص المادة (3) من القانون رقم (53) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي: مادة (3): «يشترط فيمن يعين في وظيفة محقق (ج) أن يكون: -مسلماً. -كويتي الجنسية. -كامل الأهلية غير محكوم عليه

قضايا أو تاديباً لأمر مغل بالشرف أو الأمانة. -محمود السيرة حسن السمعة. -حاصلاً على إجازة الحقوق أو الحقوق والشرعية أو الشرعية. ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لما كانت المادة (3) من القانون رقم (53) لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية قد نصت على مجموعة من الشروط لمن يعين في وظيفة محقق (ج) ومنها شرط الحصول على إجازة الحقوق أو الحقوق والشرعية من دون أن يدخل ضمن شروط التعيين حاصلون

الموزيرى لوزير الصحة: ما أدوية «السرطان» غير المتوافرة؟



وجه النائب شعيب الموزيرى سؤالاً لبرلماننا إلى وزير الصحة الشيخ د. ياسل الحمود، عن الأدوية الناقصة التي تعطل لمرضى السرطان وكمايتها.

ونص السؤال على ما يلي: - ما الأدوية الناقصة التي تعطل لمرضى السرطان وكمايتها؛ وما التأثير الطبي السلبي عليهم في عدم توافر هذه الأدوية الناقصة؛ وهل يتابع هذه الأدوية في القطاع الخاص؟

- السيرة الذاتية لمدير مركز حسين مكي الجمعة للراحة التخصصية (مركز الكويت لمكافحة السرطان) ونسخة من قرار تعيينه مديراً. - السيرة الذاتية لمسؤول الصيدلية في المركز مع نسخة من قرار

تعيينه. - السيرة الذاتية لمدير إدارة المستودعات الطبية مع نسخة من قرار تعيينه.

جميع المخاطبات الرسمية الصادرة من مسؤول الصيدلية إلى مدير المركز بشأن النقص في الأدوية منذ تاريخ 1 يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

جميع المخاطبات الرسمية الصادرة من مدير المركز بشأن النقص في الأدوية إلى مدير إدارة المستودعات الطبية منذ تاريخ 1 يناير 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، كما اطلب تزويدي بنسخ من ردود مدير إدارة المستودعات الطبية على هذه المخاطبات بشأن النقص في أدوية المركز. لماذا لم تشكل لجنة تحقيق لمعرفة الأسباب التي تمنع افتتاح هذه

أدوية المركز أو أن هناك خلافاً في الإجراءات الإدارية؟ هل هناك نقص في المستهلكات الطبية في مركز الكويت لمكافحة السرطان؛ يرجى الإجابة عن جميع مختبرات المركز، وما تأثير هذا النقص على فحوصات المرضى؟

- قرار تشكيل لجنة التحقيق (في عهد الوزير الأسبق د. علي العبيدي) بشأن الأدوية المزورة التي تحدث عنها مدير المركز في ذلك الوقت، كما اطلب تزويدي بصورة من محضر التحقيق ونتائج وتوصيات اللجنة.

الحويلة: ما أسباب تراجع «التربية» عن افتتاح مدارس «الوفرة السكنية»

وجه النائب محمد الحويلة سؤالاً لبرلماننا لوزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن أسباب التراجع عن افتتاح مدارس منطقة الوفرة السكنية بعد أن أعلنت (التربية) عن افتتاحها للعام الدراسي المقبل 2019-2020. وقال الحويلة في نص سؤاله: «نمى إلى علمي أن وزارة التربية تنوي التراجع عن افتتاح مدارس منطقة الوفرة السكنية بعد أن أعلنت الوزارة عن افتتاح هذه المدارس للعام الدراسي المقبل 2019-2020. إذا كان الجواب بالإيجاب فما هي الأسباب التي تمنع افتتاح هذه المدارس؛ وإذا كان الجواب بالنفي فما هي خطة واستعدادات وزارة التربية لتجهيز وافتتاح هذه المدارس للعام الدراسي المقبل 2019-2020؟». وتابع: «ما هي المدارس التي تسلمتها وزارة التربية في منطقة الوفرة السكنية؛ والجدول الزمني الذي حددته وزارة التربية لافتتاح هذه المدارس وتسجيل الطلاب بها؟». واستطرد: «ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية نحو توفير الهيئة التعليمية والإدارية للمدارس في منطقة الوفرة السكنية؟».

على تخصص الشرعية. وحيث إنه سبق تعيين خريجي الشرعية في الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية في سنوات سابقة وجرموا من هذا الحق بعد صدور القانون رقم (53) لسنة 2001 ولما ورد في المذكرة التفسيرية في المادة (167) من الدستور أنه مراعاة لواقع الكويت اجازت هذه المادة على سبيل الاستثناء أن يعهد القانون لجهات الأمن العام الدعوى العمومية في نطاق الجرح بدلاً من النيابة العامة صاحبة الدعوى العمومية أصلاً. وبما

ان النيابة العامة هي صاحبة الدعوى العمومية أصلاً طبقاً للمذكرة التفسيرية لهذه المادة وخريجي كلية الشرعية يتم تعيينهم في النيابة العامة فليس من العدالة حرمانهم من التعيين في وظيفة محقق في الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية فضلاً عن تعيين خريجي كلية الشرعية في الإدارة العامة للتحقيقات في الإجابة عن جميع مختبرات المركز، وما تأثير هذا النقص على فحوصات المرضى؟